الشهر وفي بعامنه وهو مذهب الحنفية انه اذا رضيت بحكم الطلاق بالبغلة ونوقعت الطلاق رجعا او يجوز بقصده ثم اراد ان تطلق بقصدها فانها تبين ولها من تطلق. اتى على زوجها الحكم الطرة في الايلاء وفي ضماع ابي زيد من كطلاق السنة ك وفي الاول ابن سهل في قضاء موسى بن حارون ومذهبه عن زوجته قبل البناء بها وقال ابو هارون يريد تطليقة عليه اهو النفقة وانفقه مذهب الزوج وانه لم يخلف لها شيئا وما ارسل لها شيئا. وما رجع من مذهبه فاتى ابو عمر ابن عتاب وابو عمر بن دشيق وغيره انه يريد ان الزوجة البكر تخلف بعد الدخول تشهرين وتطلق نفسها وليس للاب ان يقوم عنها الا بتوكيل اياها على ذلك فان بعتاب اذا دخل ان تقرب على زوجها وتنتظره وينفق عليها من مالها وتمادى بوضعها وافتى بن لبطال انها تطلق نفسها وما جميز عليها وما على ابيها في ذلك وضعف جوابه بن سهل واذكى بعد بوقفتي ك وقد جعل لها ان تنفق من مالها ولم يثبت عدمه وانها ذلك وتثبت ابن ذلك هذا او يفرق بالبت بن حاله مع القيمة مقام العدم وانكر الكرخي في التصحيل على المجلس فيما يأتي وعند قوله وتسقط نفقة الزوجة لعدمه ك ان كان الزوج يقدر على دفع النفقة انفق الا ان يأبى وان كان الزوم فادحا على الاوقاف وقال ابن انفق عليها ان رضيت افاقت بقيت نفقة والا فارقت لم يصر فالزوم ولم يدخل الواء

بالاوقاف انما ينفقان على المواشي في الضرر بالولد حيث ان قضا
الله تعالى وعند قوله كما يلزم الزوجة ك في ضماع اجمع من
كطلاق السنة في رسم الكرا والاقضية قال اصبغ ونفقة الابوين
لم تجب الا في بضة من السلطان حتى يفرضها ويحكم
له ما لا دهر تبينها فيه والا فلا قال ابن رشد قوله ويحل له
ما لا دهر تبينه فيه مثله في كتاب بن المواز وهو بين انه محمول
على العدم حتى يثبت ملاء على ما ذهب اليه ابن القاسم
ما ذهب اليه ابن الاعطار وعند قوله ويأخذ الصداق عنه
فيدخل عليها ك هذا مع ثبوت عدمه واما ان لم يثبت
فانما يدخل على الوجه الذي يجوز فيه
الزوم حتى تبتدأ العدم واحله في مسألة الكتاب بن فخور ثلاثة
عشر شهرا ثم حلفها عليه وعفى عن ذلك عفا وقف على
ذلك كله في كتابه وانظر ما اعلاه في اول الكتاب وعند قوله
فان لم يحل نفقة احل له في الصداق الاخير ك قال الشيخ ابو الوليد
يلزم مع ذلك الكسوة فان لم يحل عزيت. من ذلك احل عليه ثم طلقت
عليه ذي، بن فخون في قاذفه وعند قوله وللزوج ان يأبى
العيش على ما هما ك انظر في الصداق الاول ثم تزيد في وصل الاخوام
منه فيقال غلاب هذا وعند قوله ويبقى على المرأة الوهز والنفقة
والكسوة ك احمد بن نصر اذا الزوج على المرأة نفقتها زاد في الرخاء على
وهين بعدا لغلا واكثر ما ان الاصناف قد يكون نحو ثمن في الرخا
اكثر من ثلاثة ارباع ويبقى في الغلا النصف ما ان يكون

على نفقة الابوين ما اذا تغير

يجبر الزوج في الصداق حتى
يقبض عوضه كما في الرجز

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)